تاريخ الاستلام: 2023/12/04 تاريخ القبول: 2024/05/15

دور التشريع في مكافحة ظاهرة عمالة الأطفال بالجزائر

The role of legislation in combating the phenomenon of child labor in Algeria

لعقبي عيسى *
المركز الجامعي النعامة (الجزائر)
aissalogbi90@gmail.com

سفسيفي محمد
جامعة الجزائر1(الجزائر)
mohammed92naama@gmail.com

ملخص: تعد عمالة الأطفال من بين اكثر الظواهر انتشارا في كثير من دول العالم ولاسيما النامية والفقيرة منها، وتسبب هذه الظاهرة أخطارا على شخص الطفل من حيث نموه وتعلمه وصحته، وينتج عن ذلك أخطار كثيرة تمس المجتمع والدولة عموما، كون أن اطفالنا هم الاستثمار الحقيقي للمستقبل، ولا ينجح هذا الاستثمار إلا بوضع قواعد تحميه من كل أشكال الانحراف والاستغلال، وبذلك أضحى البحث عن آليات للحد منها أمرا حتميا ومفروضا، ولاشك ان الآليات قد وضعت، إلا أنها كانت دائما قاصرة إما لنقص في التطبيق أو لنقص في النجاعة والفعالية، ولذلك وجب تحديد آليات جدية ومواكبة لتطور الظاهرة ونتائجها وأسبابها أيضا.

كلمات مفتاحية: الطفل؛ ظاهرة؛ العمل؛ الاستغلال، التشريع

Abstract: — Child labor is one of the most widespread phenomena in many countries of the world, especially developing and poor ones, and this phenomenon causes dangers to the person of the child in terms of growth, learning, and health, and this results in many dangers affecting society and the state in general, because our children are the real investment of the future and does not succeed This investment only by establishing rules protecting it from all forms of deviation and exploitation, and thus the search for mechanisms to reduce them became inevitable and imposed, and no doubt that the mechanisms were developed, but they were always deficient either because of a lack of application or lack of effectiveness and effectiveness, and therefore it is necessary to identify serious mechanisms and keep up with the development of the phenomenon Its consequences and causes are also..

Keywords: Child, phenomenon, work, exploitation, legislation

* المؤلف المرسل

مقدمة:

إن عمل الأطفال الصغار دليل على فشل الكبار، فلا تزال ظاهرة عمالة الأطفال في انتشار وتزايد مستمر رغم جهود الدول والمجتمعات المدنية وعديد المنظمات منها يونيسيف، وهيئة الأمم المتحدة بكل أجهزتها للحد من الظاهرة، لكن عمالة الأطفال رغم أنها ظاهرة سلبية إلا أنها مؤشر مهم للدلالة على صحة المجتمع وعافيته وتبين مدى تماسك الأسرة وتضامنها، فتدل على ارتباط وثيق بين الطفل وعائلته من خلال بحثه عن طرق مساعدة الأهل وتخفيف العبء عنهم[1].

عمل الأطفال يشكل انتهاكا صارخا لنصوص الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل والقوانين العمل النافذة، فضلا عن أنها مشكلة حقيقية وعائق تنموي لأي بلد[2]، وتعكس عمالة الأطفال مجموعة من الآثار السلبية على المجتمع بشكل عام وعلى الأطفال بشكل خاص وذلك لارتباطها بالفقر والجهل والمرض. ولقد أخذ استغلال الأطفال أشكالا عديدة أهمها تشغيلهم وتسخيرهم في أعمال غير مؤهلين للقيام بها جسديا ولا معنويا[3]، ولابد من الإشارة أيضا إلى أن عمالة الأطفال لا ترجع لسبب اقتصادي فقط، وانما تتوافر وتتضافر عدة عوامل أخرى تتحكم في ظاهرة تشغيل الأطفال، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يترتب على تشغيل الأطفال العديد من الآثار السلبية على شخص الطفل وعلى مجتمعه[4].

ولعل من بين ما أدى بهذه الظاهرة إلى الاستفحال هو استيلاء عدد محدود من الأفراد على مقدرات البلدان وحرمان الأغلبية منها، وهو ما يتجلى بوضوح في بلداننا العربية، التي فتك بها الفساد من كل النواحي، فالدول العربية تحتل مراكز متقدمة بين الدول التي تظهر فيها عمالة الأطفال رغم أنها هي الأكثر غنى بالثروات الطبيعية التي يتسابق عليها العالم، إن السبب في الغالب هو عدم استغلال هذه الثروات بشكل أمثل، بل إننا محرومون من ثرواتنا.

و لو تجولنا في أقرب الأحياء لوجدنا عشرات إن لم نجد مئات الأطفال العاملين، وهذا يبين أن كل هذه الشبكة من القوانين التي جاءت لحماية الطفل فشلت، نعم أثبتت قوانين المنع والردع فشلها الذريع وعجزها التام عن إيقاف الظاهرة بل لا تزال تتزايد حدتها مع استمرار تهاوي الوضع الاقتصادي في الجزائر، والسقوط الحر لقيمة العملة الوطنية، فأصبح أعلى الناس دخلا من موظفين وعمال بالكاد يستطيعون تلبية الحاجات الضرورية، ما يجعل عمل أبنائهم أمرا حتميا بل مستحبا في بعض العائلات، وعليه ما فائدة سن القوانين بدون توفير شروط تطبيقها؟.

وحتى أجهزة التفتيش تبقى عاجزة عن تتبع وكشف الكثير من الحالات، كل هذا يدل أن الردع ليس كل الحل بل هو جزء بسيط من الحل، لأن الظاهرة تتطلب علاجا في العمق، ويتوضح ذلك عندما نقارن دولا أوروبية متقدمة بدولنا العربية، فنجد أن هذه الظاهرة غير منتشرة إن لم نقل منعدمة عندهم، وفي حالات وجودها فإنهم يراعون نوعية العمل ومواعيده مع عدم إهمال الجانب الدراسي للطفل.

---

[1] كرداشة منير، محددات عمالة الأطفال في المجتمع الأردني، المجلة الأردنية في العلوم الاجتماعية ،العدد 03، الأردن ،سنة 2014، ص 396.

[2] عدنان ياسين مصطفى وآخرون، عشر سنوات هزت العالم، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، لبنان، 2015، ص 44.

[3] خالد السيد محمد عبد المجيد موسى ، أحكام عقد العمل عن بعد، مكتبة القانون والاقتصاد، الطبعة الأولى، السعودية، 2014، ص 439.

[4] عمر البوريني وآخرون، الحماية القانونية للأسرة بين الواقع والطموح، جامعة عمان الأهلية، مؤتمر كلية الحقوق، 20-2010/04/21، دار الحامد، مصر- ص 257.

كما أن الطفل في أغلب الدول العربية وفي الجزائر خاصة يواجه عجز رب الأسرة عن تلبية حاجاته فيبدأ بالتسرب والنفور من المدرسة، ويشعر بعدم أهميتها متبنيا وجهة نظر الأهل والأسرة في ضرورة العمل.

الحروب هي الأخرى من بين أبرز دوافع انتشار عمالة الأطفال في العالم عموما وفي الدول العربية خصوصا ومن بينها الجزائر التي تتوسط عالما مليئا بالصراعات دفع بالكثير من المهجرين اللجوء إليها، فالحرب في سوريا وحدها أسفرت عن تهجير 4.8 مليون نسمة[5]، ويظهر جليا أن عددا لا بأس به استوطنوا بالجزائر ناهيك عن مهاجرين من دول أخرى كاليمن ومالي والعراق وليبيا ...

إضافة إلى أن هناك العديد من النصوص القانونية المتناثرة هنا وهناك بين ثنايا التشريع الجزائري لا تمنع إن لم نقل تشجع بطريقة غير مباشرة على انتشار الظاهرة، وعليه فإن المشكلة التي نحاول إثارتها اليوم تتراوح وتتأثر صعودا ونزولا بالوضعين الاقتصادي والاجتماعي، ومنه فلابد أن نبحث عن الحلول لتحسين هذين المجالين، وبما أننا نبحث الظاهرة من منظور قانوني لابد أن نبحث عن حلول تشريعية لتحسين الوضعين الاقتصادي والاجتماعي ليكون العلاج على مستوى العمق، وليس حلولا ترقيعية، فلا يخفى على أحد أن حل أي مشكل أو تنظيم أي مجال وفي أي وقت وفي كل مكان يتطلب وضع قواعد ضابطة.

خاصة وأن العالم بدأ الاهتمام بتشريعات عمالة الأطفال بصورة جدية منذ عام 1919 عندما أنشئت منظمة العمل الدولية حيث اهتمت هذه المنظمة بحقوق الأطفال ولاسيما حمايتهم من الاستغلال الاقتصادي وهو ما جاء في المادة 22 الخاصة باتفاقية حقوق الطفل لعام 1989[6].

ولا شك أن أهمية هذا البحث إنما تتجلى في عظم موضوعه ورفعة مساعيه الرامية إلى تعزيز حماية الطفل، هذه الحماية التي لابد أن نبحث عنها في كل وقت وآن ليس بغرض البحث فقط وإنما بغرض تفعيل هذه الحماية في الميدان ومن هنا كانت فكرة الخوض في هذا الموضوع ومن هنا أيضا تظهر أهمية التشريع الذي نبحثه في هذا المقال لإيجاد حلول لظاهرة عمالة الأطفال، وفي سبيل ذلك نقسم الخطة إلى مطلبين أولهما نبحث فيه عن الآليات الاقتصادية لمكافحة عمالة الأطفال وثانيهما للآليات الاجتماعية لمكافحة عمالة الأطفال.

لكن من الجدير التنويه أن تشغيل الأطفال في بعض الأنشطة البسيطة وفي ظروف ملائمة، بحيث لا تتعارض مع دراستهم أو قيامهم بأنشطة أخرى، يعد أمرا مقبولا بل ضروريا لتنمية مهاراتهم العقلية والاجتماعية، أما عمالة الأطفال فيقصد بها استغلال الأطفال في الأعمال الشاقة أو الخطيرة بصورة تهدد حياتهم أو صحتهم أو تتعدى على حقوقهم الأخرى في التعليم والترفيه[7]، زهي تمثل خرقا صارخا لحقوق الطفل كما حددتها اتفاقية حقوق الطفل وقانون الطفل[8].

---

[5] تقرير المرصد الأورو متوسطي لحقوق الإنسان والشبكة السورية لحقوق الإنسان، عمالة أطفال سوريا اللاجئين في الأردن، سنة 2016، ص 04.

[6] إبراهيم عبد المحسن حجاج، الرعاية الاجتماعية تشريعاتها وخصائصها، دار التعليم الجامعي، مصر، 2020، ص 112.

[7] أحمد شوقي إبراهيم، حقوق الأطفال، سلسلة التربية الإسلامية، دار نهضة، مصر، 2012، ص 95.

[8] سالم عبد الحميد الجيار، الأمومة والطفولة، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2018، ص 128.

المطلب الأول : التشريعات ذات العلاقة بالجانب الاقتصادي وعلاقتها بعمالة الأطفال

إن الحالة الاقتصادية في المجتمعات تعد مؤشرا هاما على مدى تطورها، فالوضع الاقتصادي للأسرة يعتبر من الموضوعات التي يهتم بها كل من علم الاقتصاد وعلم الاجتماع فتوفير الأساس المادي يعتبر من الأمور الضرورية والحيوية في حياة الأسرة في مراحلها المختلفة كما انها تقوم بأداء وظائفها المختلفة، على أساس توافر الظروف الاقتصادية والمالية وتحقيق الاشباع اللازم للحاجات المادية التي يحتاج إليها الفرد في حياته الأسرية ويبقى دور الأسرة نحو أفرادها من خلال تلبية متطلباته وخاصة الصغار منهم وهذا الدور يبقى مستمرا إلى ان يصل الطفل إلى مرحلة الرشد، لكن الظروف تتحكم فيها عدة عوامل فمثلا مهنة الأبوين لها التأثير البالغ على توفير الاحتياجات الضرورية اللازمة لحياة الأفراد وإلا غاب الشعور بالأمن والاستقرار داخل الأسرة مما يدفع بالطفل إلى ولوج عالم الشغل قصد تغطية متطلباته بالإضافة إلى عوامل أخرى كدخل الأسرة وانعدام السكن المريح يدفع بالطفل إلى الخروج لاقتحام سوق العمل.

وبما أن ظاهرة عمالة الأطفال تتأثر بالوضع الاقتصادي ولذلك فالقضاء على هذه الظاهرة أو على الأقل الحد منها يتطلب إصلاح عديد المنظومات ذات العلاقة لتحسين الوضع المادي للأفراد وهو ما سنتعرض إليه في الفروع التالية.

الفرع الأول : التشريع المتعلق بالأجور

يوجد حوالي أربعة ملايين موظف في الجزائر حسب آخر الإحصائيات، وأغلبهم يتقاضون مرتبات تتراوح بين 20.000 و60.000 وهي مبالغ لا تضمن سوى الحد الأدنى من المعيشة في ظل غلاء الأسعار ولا يختلف حال العمال والمتقاعدين كثيرا، وهؤلاء هم أغلب فئات المجتمع الجزائري .

حسب رأي أستاذ الاقتصاد من جامعة الجزائر، فرحات آيت علي **"الأجور الحالية ضعيفة ولا تمكّن المواطنين جميعا من العيش الكريم..."**[9] ، وهو ما يدفع الأطفال إلى العمل ، وعليه درب من الخيال أن نشرع قوانين تمنع الطفل من العمل ونعطي رب الأسرة أجور زهيدة وننتظر زوال ظاهرة عمالة الأطفال أو بالأحرى خفضها، فقد أثبتت الدراسات أن الأطفال العاملين لا يقومون بالعمل حبا في بذل الجهد وإنما تدفعهم الحاجة الملحة لهم ولعائلاتهم إلى التحرك الذي يعتبر منطقيا وفطريا طبعا لمساعدة عائلاتهم ولو كان ما يقدمونه بسيطا جدا.

وذلك رغم استجابة السلطات العمومية في العشرية الأخيرة لكثير من المطالب في مجال رفع الأجور والمرتبات في قطاعات كثيرة، إذ قررت رفع الأجور لكل عمال المؤسسات العمومية الاقتصادية ولكل المتقاعدين، ولن يتقاضى أي عامل راتبا شهريا يقل عن الأجر الوطني الأدنى المضمون المقدر ب 18000 دينار جزائري[10]، إلا أن هذه الزيادات لم تضع حدا لمشكلة الفقر والحرمان في بلادنا.

لابد من الإشارة أيضا أن سقف الأجور في الجزائر قد يكون من بين الأضعف في العالم ، لكن مكمن الخلل ليس في سقف الأجور فقط، بل في تراجع وانخفاض قيمة العملة وضعف إنتاجية الاقتصاد الوطنيين والتضخم الذي بلغ نسبا كبيرة تصل إلى 4.2 %

---

[9] موقع أصوات مغاربية، **سياسة الدعم بالجزائر.. هنا تذهب 17 مليار دولار كل سنة**، www.maghrebvoices.com، الاطلاع في 2022/10/06

[10] موقع فيتامين ديزاد، **الزيادة الصافية في الأجور**، www.vitaminedz.com ، الاطلاع في 2022/10/06.

بداية سنة 2019[11] ، حيث أنه مهما رفع سقف الأجور في هذه الظروف لن تكفي لتحقيق توازن اجتماعي في أسرنا وهو ما سيجعل الظاهرة محل دراستنا اليوم في تزايد مستمر.

ونقترح بهذا الصدد تعديل المادة الأولى من المرسوم الرئاسي 407-11 المتعلقة بالحد الأدنى الوطني للأجر المضمون ليرتقي من 18.000 إلى 30.000 دينار جزائري على الأقل كإجراء استعجالي، وهذا لا يجدي وحده بل لا بد من إيقاف السقوط الحر لقيمة العملة الوطنية، خاصة في ظل سياسة طبع النقود بطريقة عشوائية التي رفعت مستوى التضخم وكادت تفقر الأغنياء بزيادة نسب التضخم.

الفرع الثاني: التشريع المتعلق بالدعم

منذ 30 سنة أو يزيد ونحن نسمع عن الإعانات الموسمية وسياسة الدعم والتي أكلت مبالغ خيالية ولم يتحسن وضع البلد ولا وضع الشعب، إذ ترصد الحكومة الجزائرية للحفاظ على أسعار المواد الاستهلاكية أزيد من 1700 مليار دينار (حوالي 17 مليار دولار)[12]، لكن هل تُوجه هذه الميزانية نحو هدفها المسطر؟ وهل يستفيد المعنيون بسياسة الدعم من هذا المبلغ؟ لا نلمس ذلك على أرض الواقع وهو ما يفشل أي محاولة للقضاء على عدة ظواهر سلبية ومن أهمها ظاهرة عمالة الاطفال.

و يعتمد هذا النظام، على تمويل الصحة والتعليم المجانيين لكل الجزائريين دون استثناء مهما كان دخلهم، إضافة الى سكن بأسعار منخفضة، ومن جهة ثانية دعم المواد الغذائية الاساسية (الخبز والزيت والسكر والطحين والحليب)، إضافة الى دعم أسعار الكهرباء والغاز والنقل.

الخبير الاقتصادي الجزائري، كمال رزيق، يساير الطرح المتوجه نحو إلغاء سياسة الدعم التي تتبناها الحكومة، موضحا أنها تمتص 20 بالمئة من ميزانية التسيير، وهو رقم مهول حسب رأيه، وعن الفوائد المفترضة لمراجعة سياسة الدعم على الاقتصاد الجزائري، يضيف قائلا: **"ستربح الحكومة قرابة 70 بالمئة من الأموال، وسيستفيد المحتاجون وحدهم دون الأغنياء، لأن الدعم سيصبح عبارة عن رواتب تصب في حساباتهم"**[13]، وهو ما سيحسن وضع الأطفال بتحسن أوضاع عائلاتهم ويتفرغون للدراسة وبالتالي يتوقفون عن العمل.

ومن بين الصور الجلية والواقعية لفشل منظومة الدعم ما يسمى بـ" **قفة رمضان**" التي أصبحت تسمى " **منحة رمضان للفقراء والمعوزين**" **!!!** وقد تم رفع مبلغها بقيمة معتبرة ووصلت إلى 6000 دج**!!!** تمنح لما يفوق مليون أسرة جزائرية، علما أن 05 أفراد هو متوسط الأسر الجزائرية يعني 05 ملايين معوز؟ فكم منهم عدد الأطفال يا ترى؟ على أقل تقدير 01 مليون طفل فقير جدا**!!!** ونتوقع أن نقضي على ظاهرة عمالة الأطفال ؟؟؟ والعجيب أننا في دولة فتية بشبابها لا متناهية في مساحتها وبثروات عملاقة في الجوف وفي السطح ؟؟؟.

إذا الأصلح في اعتقادنا وفي رأي معظم خبراء هذا المجال، أن يتم تعديل التشريع ليكون الدعم موجها إلى فئات هشة محصورة بدقة ومؤقتا إلى غاية إدماجهم في مناصب عمل تضمن حياة كريـمة، وبالمقابل استثمار الأموال الباقية على المدى البعيد والمتوسط لإيجاد فرص عمل لتلك الفئات.

---

11 موقع الإذاعة الجزائرية، www.radioalgerie.dz، الاطلاع في 2022/10/06.

12 صفحة أصوات مغاربية، www.maghrebvoices.com ، مرجع سابق.

13 نفس المرجع.

الفرع الثالث: التشريع المتعلق بمحاربة الفساد

قال تعالى **"ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ"**[14] ، فما أحوجنا اليوم إلى آليات فعالة لمحاربة الفساد الذي أنهك الاقتصاد، وأفقر الشعب، ودفع صغارنا للعمل، في ظل آليات فاشلة وقاصرة، وفي غياب استقلال الهيئة الوطنية للوقاية ومكافحة الفساد، وهو غياب تؤكده الوقائع، إضافة إلى قانون مكافحة الفساد الذي لا يحمي المبلغين عن جرائم الفساد في الواقع، وهذا ما تؤكده الحقائق أيضا، فالمبلغون عن الفساد يتعرضون لعمليات انتقامية منهجية، أما إعلان ممتلكات الموظفين العموميين فإنه لا يطبق[15].

وما زاد الوضع سوءا هو تعديل قانون الاجراءات الجزائية[16] وبالتحديد المادة 06 مكرر منه، لتمنع النيابة العامة عن فتح تحقيق قضائي حول وقائع فساد تمس الأملاك العمومية دون وجود شكوى من مجلس إدارة الشركة المتضررة، وهو ما يحول دون عقاب الفاسدين[17]، ناهيك عن عائق الحصانة الذي يتمتع بها العديد من أفراد السلطة والتي جعلتهم فوق القانون في الكثير من الحالات، ومنعت مرفق القضاء من متابعتهم.

وعليه نقترح إلغاء المادة 06 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية، وتحرير النيابة العامة من كل القيود القانونية التي تحول دون تحريك الدعاوى العمومية في حال اشتباهها بوقوع أي جريمة، وهذا يساهم في التجسيد الفعلي لمبدأ استقلالية القضاء ويقوي محاربة الفساد على أرض الواقع من خلال الفصل بين السلطات.

كما نقترح أيضا تعديل المادة 130 من الدستور الجزائري[18] المتضمنة إجراءات رفع الحصانة عن نواب وأعضاء البرلمان ليصبح قضاة الحكم هم المختصين برفع الحصانة بعد اطلاعهم على طلبات مسببة من النيابة العامة، وكذا تطبيق نص المادة 183 منه المجمدة إلى حد اليوم[19]، كل ذلك ليمكن للقاضي متابعة الفاسدين وحماية المال العام والاقتصاد الوطني الذي بقوته نحمي جميع فئات المجتمع ولاسيما الطفل.

المطلب الثاني: التشريعات ذات العلاقة بالجانب الاجتماعي وعلاقتها بعمالة الأطفال

الفرع الأول: التشريع المتعلق بالأسرة

تعد الأسرة بمثابة الخلية الأساسية والحصن الحصين لجميع أفرادها كيف لا وقد قيل عنها بأنها مؤسسة اجتماعية صغيرة وفي كنف الأسرة الأصل أن تحفظ الحقوق وتراعى الواجبات وتحدد المسؤوليات، ولما كان الطفل يعد حلقة من حلقات هذه الأسرة بل هو الحلقة الأضعف فيها وجب الحرص الشديد على جميع حقوقه كاملة غير منقوصة لأنه لا يملك ضرا ولا نفعا لنفسه بحكم بنيته الجسدية والنفسية الضعيفة بالإضافة إلى صغر سنه، وكأصل عام وجب أن يكون مكانه الطبيعي خلال طفولته هو المدرسة لإشباع حاجاته

---

[14] سورة الروم، الآية 41.

[15] جريدة الخبر، **الفساد لا يتوقف في الجزائر**، www.elkhabar.com، الاطلاع في 2022/11/16.

[16] الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 08 يونيو 1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم.

[17] جريدة ليبرتي، **تعديل قانون الاجراءات الجزائية 2006 يمنع مكافحة الفساد**، www.liberte-algerie.com، الاطلاع في 2022/11/16

[18] المرسوم الرئاسي رقم 20/442 الصادر في 15 جمادى الأولى عام 1442 الموافق لـ 30 ديسمبر سنة 2020 المتضمن تعديل الدستور الجزائري لسنة 1996.

[19] تنص المادة 183 من الدستور الجزائري على أن المحكمة عليا للدولة، تختص بمحاكمة رئيس الجمهوريّة عن الأفعال الّتي يمكن وصفها بالخيانة العظمى، والوزير الأول عن الجنايات والجنح، الّتي يرتكبانها بمناسبة تأديتهما مهامهما" ولكن بقاء هذه المادة دون تجسيد على أرض الواقع إلى غاية اليوم كشف عن ثغرات كبيرة في آليات مكافحة الفساد ويدل على تقاعس كبير للقضاء عليه.

الفكرية وتطوير قدراته العلمية بالإضافة إلى عدم حرمانه من حقه في الراحة واللعب حتى ينمو بشكل سليم ومتوازن ولما كان الحال ليس كذلك في كل الأحوال بحكم واقع الطفولة الذي نلاحظه في بلدنا وسائر بلدان العالم ولا سيما الدول النامية الأمر الذي أثار حفيظة الكثير من الدول ودفعها إلى التحرك سريعا من أجل دق ناقوس الخطر أمام استفحال ظاهرة عمالة الأطفال والتصدي لها بالنصوص القانونية على كافة الأصعدة العالمي والإقليمي والداخلي وذلك من خلال ترسانة من الاتفاقيات الدولية والنصوص التشريعية.

إن الأسر السليمة المتوازنة والمبنية على أسس صحيحة لا يمكن لها بحال أن تدفع بأطفالها إلى سوق العمل وتعرضهم للخطر، لكن ظروفا ما قد تحيط بالأسرة وتجعلها تقحم أبنائها سوق العمل من حيث تقصد او لا تقصد ذلك.

ولا أحد ينكر ان الشرع يؤثر استمرار الحياة الزوجية لكن الطلاق في الأول والاخير حد للعديد من المشاكل التي قد لا تختلف في عواقبها الوخيمة عن ظاهرة عمالة الاطفال ولقد أشرنا سابقا أن عقد الزواج يرتب حقوق وواجبات في ذمة أطرافه والتي قد لا تنتهي بانحلاله ولعل أهمها النفقة على المحضون وتهيئة السكن الملائم لممارسة الحضانة هذا الأمر لم يغفله المشرع الجزائري ونص عليه في المادة (72) في قانون الأسرة الجزائري وما سهى عليه الشرع من قبل لأنه ما من شيء شرعه الله إلا جعل له ضوابط وحدود حتى أن أحد الباحثين من خلال مرجع له وهو يسرد الحكم الشرعية المتوخاة من الطلاق أشار إلى أنه أن يتذرع للأولاد بحجة أن لا ذنب لهم في ذلك فلماذا يتحملون وزر هذا الطلاق هذا الكلام هو بمثابة حق أريد بها باطل لأنه يخاطب العاطفة أكثر مما يتعامل مع الواقع إذ أنه حتى ينجبر بعض هذا الكسر شرع الإسلام الحضانة للصغير وأوجب النفقة على الأب هذا الحل وإن غاب فيه أحد الأبوين إلا أنه أفضل من أن يعيش الأطفال في رعب مع أبوين لا يقدران الحياة الزوجية[20].

ومن كل هذا يتبن لنا أنه ليس الإشكال في الطلاق أو انحلال الزواج بصفة عامة وليس هو الدافع الحقيقي لعمالة الأطفال وإنما هو التخلي عن المسؤولية والتهرب من قبل من تكون ملقاة على عاتقه وما انحلال إلا سبب مساعد لاستفحال هذه الظاهرة ومن هذه الزاوية يجد الطفل نفسه مرغما لاقتحام عالم الشغل في سن مبكرة بلا رقيب وبأبخس الأثمان ويستغله الذئاب البشرية بلا أدنى شفقة ولا رحمة لأن الحصن الذي كان يفترض أن يحميه تفكك ومن هنا يفتح باب التسرب المدرسي وخوض غمار الآفات الاجتماعية كل هذا حاول المشرع الجزائري منذ البداية احتوائه حيث نصت في المادة الثالثة من قانون الأسرة الجزائري على أنه تعتمد الأسرة في حياتها على الترابط والتكافل وحسن المعاشرة والتربية الحسنة وحسن الخلق ونبذ الآفات الاجتماعية كما جرم المشرع الكثير من الأفعال التي من شأنها تهديد كيان الأسرة بداية من ترك الأسرة والإهمال المعنوي للأولاد وصولا إلى عدم تسديد النفقة طبقا لأحكام المواد (330-331) من قانون العقوبات الجزائري[21].

ومع كل هذه الحماية لكن الواقع المشهود ينبئ بتفاقم ظاهرة عمالة الأطفال وتزايدها المستمر يوما بعد يوم والمشرع الجزائري من جهته حاول إيجاد آلية أخرى ألا وهي صندوق النفقة علها تفي بالغرض أمام إعراض بل وتهرب الكثيرين من دفع مبالغ النفقة لأنها حال الطلاق ليس كحال التلاق حيث تكون النفوس مشحونة ويسودها الحقد والضغائن فطرف يمنع حق الزيارة رغم أنها مكفولة قانونا بصريح نص المادة (64) من قانون الأسرة الجزائري والآخر يحجم عن دفع النفقة رغم أنها واجبة شرعا ومكفولة قانونا ليضيع الأطفال بين هذا وذاك ويصبح عرضة للاستغلال والعمالة في ظروف تعرضهم إلى الخطر والأمراض وضياع مستقبلهم، و ما يؤخذ علة هذه الآلية

[20] سليمان ولد خسال، الميسر في شرح قانون الأسرى الجزائري، الطبعة الثانية، شركة الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص136.

[21] قانون رقم 19-15 مؤرخ في 18 ربيع الأول 1437 الموافق 30 ديسمبر 2015 يعدل ويتمم الامر رقم 156-66 المؤرخ في 18 صفر 1386 الموافق 08 يونيو 1966 والمتضمن قانون العقوبات.

التي أتى بها المشرع الجزائري لأنها لا تسري بأثر رجعي بمعنى لا تمس حالات الطلاق السابقة على صدور هذا القانون مما يدفع بالتساؤل عن ما ذنب الأطفال المحضونين الذين وقع الطلاق بين أبويهم قبل صدور هذا القانون[22].

الفرع الثاني: التشريع المتعلق بالضمان الاجتماعي

من أهداف إنشاء نظام الضمان الاجتماعي أنه يضمن استمرار الدخل حين انقطاع الأجر جراء مرض أو عجز أو شيخوخة أو وفاة، فيتكفل بتعويض تكاليف العلاج أثناء المرض، ويعمل على تحقيق التكافل بين أفراد المجتمع باعتبار ذلك قيمة عالية تعمل على تماسك المجتمع واستقراره، فيضمن استمرارية الدخل للمواطنين بعد التقاعد ويوفر لهم قدرة شرائية[23].

لكن في الجزائر لا يؤدي هذا النظام دوره الكامل في تغطية متطلبات المواطن، وذلك راجع إلى ضعف قطاعات حساسة أخرى مرتبطة به كقطاع الصحة مثلا المريض هو الآخر، وهو ما يخلق جوا من انعدام الأمان في أوساط المجتمع ويدفع بطريقة او بأخرى عمالة الأطفال إلى التزايد.

على سبيل المثال نجد أطفالا يعملون لأن آبائهم توقفوا عن العمل بسبب عجز أو مرض، وصندوق الضمان الاجتماعي لا يقدم إعانات أو معاشات كافية لتوفير أبسط ضروريا الحياة، وعليه بات ضروريا اليوم إعادة النظر في تشريع الضمان الاجتماعي فهو خط الدفاع الأول لحماية الفئات الهشة والطبقات المتوسطة من المجتمع، وإلا تحتم على أبنائنا ترك مقاعد الدراسة والتوجه للعمل في سن مبكرة.

الفرع الثالث: التشريع المتعلق بالتأمين على البطالة

من المعلوم أن البطالة ترفع نسب الفقر، وفي الجزائر قرابة 02 مليون بطال[24] معظمهم لا يتقاضون أي أجر أو يشتغلون في إطار عقود مؤقتة بأجور أقل من 15000 دج تسمى عقود ما قبل التشغيل ولكن للأسف أغلبهم وبمجرد انقضاء مدة هذه العقود لا يشتغلون ويعودون إلى البطالة.

والجدير بالذكر أن البطالة أصبحت تعد من أخطر المشكلات التي تواجه المجتمع الجزائري لكونها تشكل إهدار لعنصر العامل البشري مع ما يتبع ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية وخيمة كما تشكل بيئة خصبة لنمو الجريمة والتطرف وأعمال العنف وسببا رئيسيا في انخفاض مستوى معيشة الغالبية العظمى من المواطنين وفي تزايد أعداد من يقعون تحت خطر الفقر المطلق، وهو ما يؤدي في المقابل إلى زيادة عمالة الأطفال لإعانة عائلات أغلب أفرادها لا يعملون .

و رغم أن الحكومة في الجزائر سعت مؤخرا إلى تعميم استفادة الشباب العاطل عن العمل من ما يسمى منحة البطالة، ورغم ما لها من سلبيات فإننا نقترح مبدئيا بهذا الصدد رفع مبالغ التأمين على البطالة إلى 30.000 دج مع وضع خطط تنموية تضمن توظيفهم بشكل دائم فيما بعد.

---

[22] قانون رقم 01-15 المؤرخ في 13 ربيع الأول 1436 الموافق ل 04 يناير 2015 يتضمن إنشاء صندوق النفقة.

[23] بن دهمة هوارية، الحماية الاجتماعية في الجزائر، مذكرة ماجستير، سنة 2015، جامعة تلمسان، الجزائر، ص07.

[24] جريدة الخبر، **ارتفاع نسبة البطالة في الجزائر**، www.elkhabar.com، الاطلاع بتاريخ2022/09/30.

الفرع الرابع: التشريع المتعلق بالتعليم

لقد كانت عمالة الأطفال إحدى مظاهر الثورة الصناعية في أوروبا، وقد تعرض في ظلها الأطفال إلى استغلال عظيم وأبعدوهم عن مقاعد الدراسة، لكونهم كانوا يرون أن تحول الأطفال إلى التعليم يؤدى إلى انخفاض موارد الأسرة، وبالتالي يصبح الطفل عنصرا مكلفا في أسرته، وهو ما أدى إلى عمالة الطفل في المجتمعات الغربية أنذاك[25].

ويعزو الكثير من الباحثين عمالة الأطفال إلى التسرب المدرسي وعدم إكمال الدراسة[26]، رغم أن العلم هو حياة الأمم وهو أساس التطور والتقدم على كافة الأصعدة والعلم النافع هبة الله لخلقه حيث يقول الله عز وجل " **يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ**"[27]، ومن هنا نستشعر قيمة العلم الكبيرة وخصوصا عندما تتوفر في صناع الأجيال أي الأبوين والمستوى التعليمي للأولياء يعتبر أحد العوامل التي لها تأثير حياة الطفل الدراسية وذلك من خلال تهيئة الجو الفكري الذي يساعده على نمو تفكيره وتوفير مناخ تعليمي وتربوي وثقافي خصب في الأسرة والمحيط الذي يحتك به الطفل ويشجعه اكثر على النجاح ومواصلة الدراسة كما يتيح الفرص للأولياء للاهتمام بقضايا الطفل ومتطلبات نموه النفسي والاجتماعي ومحاولة إشباعها حسب إمكانية الأسرة وإذا ما ألقينا نظرة سريعة على دول العالم المتخلف عموما لاحظنا أن الأمية تنتشر بنسبة كبيرة وفي المقابل أطفال تقتحم سوق العمل في سن مبكرة، وكلما كان الأبوان يحوزان على مستوى تعليمي محترم تراهم يميلان إلى الأسلوب الديمقراطي في التنشئة الاجتماعية وإلى الاستفادة من معطيات المعرفة العلمية وكل هذا يصب في مصلحة الأبناء ويساعدهم على مواصلة مسارهم العلمي دون الانحراف إلى عالم الشغل وترك مقاعد الدراسة وعلى النقيض من ذلك كلما تدنى المستوى العلمي للأبوين أو انعدمة يلجؤون إلى استخدام أسلوب الشدة والإهمال، وقد افادت نتائج دراسة ميدانية أجريت في السعودية بقسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية للدكتور عبد الله بن عبد العزيز اليوسف أن 68% من الأطفال الباعة في الشوارع أعمارهم بين 06و 08 سنوات ينحدرون من أسر غير ملتزمة بالتعليم[28].

حاصل القول أن المستوى التعليمي للأبوين ينعكس بالإيجاب أو السلب على الأطفال فالأسر التي تملك حظا من العلم يمكنها الاستشراف لمستقبل الأبناء والاستثمار في هذه الطاقة البشرية الناشئة لتتحمل مسؤولية الغد ولا تزج بهم إلى ميادين العمل والاستغلال أما الأسر التي ليس لها مستوى تعليمي تبحث دوما عن المردود المادي على حساب اطفالها.

توجد نسبة كبيرة من الآباء ممن يريدون توريث أبنائهم المهن التي تعلموها عن آبائهم وأجدادهم، إيماناً منهم بأن الشهادات في الجزائر لا تطعم الخبز، وحدها المهن هي التي تضمن ذلك برأيهم، وحتى الجامعة أصبحت تنتج بطالين[29].

من هنا يتبين أن فكرة المتعلم البطال ساهمت بشكل كبير في خلق شعور عند الطفل والمجتمع عامة بعدم أهمية التفرغ للعلم كونه لا يضمن فرصة عمل في المستقبل ما يجعل إرادة الطفل تجنح نحوا التسرب المدرسي والبحث عن فرض نفسه في سوق الشغل والحرف، في حين لا يملك أوليائه منعه لعدم قدرتهم على توفير حاجياته اليومية.

---

[25] عادل عازر، ظاهرة عمالة الأطفال، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث التعليم والقوى العاملة، 1991، ص 28.

[26] ممدوح الولي، اقتصاديات دول حوض النيل، الطبعة الثانية، مكتبة الجزيرة، مصر، 2016، ص 212.

[27] سورة المجادلة، الآية 11.

[28] صليحة غانم، عمالة الاطفال وعلاقتها بظروف الأسرة، دراسة ميدانية بباتنة، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع العائلي، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الاسلامية، جامعة لجاج لخضر، باتنة، 2009-2010، ص138.

[29] جريدة جزايرس، **الشهادة العليا لم تعد تأشيرة لدخول الحياة العمليّة**،www.djazairess.com، الاطلاع بتاريخ2022/09/30.

إضافة إلى الجو غير المريح الذي يعاني منه طالب العلم في الجزائر وفي كل المستويات من الابتدائي إلى التعليم العالي مع قلة الامكانيات والمناهج التي لا تساعد إلا على خلق المزيد من الضغوطات، ولعل منهج ما يسمى بالجيل الثاني للسنوات الابتدائية خير دليل من الواقع على هذا الفشل[30] .

ونقترح بهذا الصدد إتباع أنظمة جديدة لكسر الروتين المدرسي من خلال وجود الطفل طول العام في مقعد واحد وفصل واحد وأن يشعر الطفل بالتجديد في الحياة المدرسية وأن يتمتع بيومه المدرسي وانتقاء أفضل المدرسين للعمل بالمدارس وخاصة المدارس الابتدائية[31]، وكذا إنشاء ورشات مدرسية تحتوي مواد أولية لتكوين الطفل كل في ما يحبه ويميل إليه تكسر روتين الدراسة النظرية التي اصبحت قاصرة عن مواكبة ذكاء ونشاط الأطفال ولا تفسح لهم المجال لإبراز مواهبهم.

مع وضع الطفل في بيئة تمكنه من عمل ما يحبه والاستفادة من ذكائه وقدراته بما يتوافق وإمكانياته الجسدية والفكرية ومكافأته على مجهوداته مع مراعاة دراسته وتعلمه وبهذا نوفق بين حاجته للمال وضرورة عيشه في ظروف عادية كأي طفل عادي، وهناك عدة أمثله لأطفال حققوا نجاحات باهرة ووصلوا إلى مستوى الشهرة والغنى عندما توفرت لهم ظروف مريحة لفعل ما يحبونه.

فعمالة الأطفال مبنية علي مواقف ثقافية قديمة، ولتعزيز دور الثقافة في مكافحة هذه الظاهرة لا بد من نشر وعي ثقافي تجاه النظرة السلبية للتعليم، وأيضاً نشر الوعي بحقوق الطفل وثقافة المساواة بين الأطفال وبالآثار السلبية المترتبة علي عمالة الأطفال[32]، دون أن ننسى الإشادة بالإجراءات التي اتخذتها الجزائر من أجل إلزامية الدراسة وتسهيلها وضمان مجانيتها والتي ساهمت في تقليص حالات عمل الأطفال بشكل ملحوظ.

خاتمة:

ختاما لا يسعنا القول إلا أن ظاهرة عمالة الأطفال انتشرت بشكل رهيب في بلادنا والعديد من بلدان العالم؛ وذلك مرده لعدة أسباب وظروف قد تحيط بالأسرة وتجعلها تدفع بأطفالها إلى عالم الشغل من حيث تقصد أو لا تقصد غير مكترثة للعواقب والآثار الوخيمة التي تنجر عن هذه الظاهرة، هذا الأمر دفع بالكثير من المشرعين إلى التحرك من أجل الحد من الظاهرة واحتوائها، غير أن وجود النص القانوني لا يحد من الظاهرة بل هي في تزايد مستمر حسب الإحصائيات، هذا ما يجعلنا نشير إلى عدم فاعلية النص، فلابد من إيجاد آليات ميدانية ناجعة تضمن تطبيق النص على أرض الواقع هذا من جهة، ومن جهة أخرى تأكد أن ظاهرة عمالة الأطفال في الحقيقة راجعة إلى أزمات ركود تعيشها الدول وخاصة الدول النامية ومن أسبابها التوزيع الغير العادل للثروة والنهب والفساد الذي استشرى في مفاصل الدول وعلى سبيل المثال دولتنا الجزائر بالإضافة إلى عدم الاهتمام بالعلم الذي هو حياة الأمم ومصدر تطورها، فالنص القانوني لوحده لا يغير هذا الواقع إذا لم توجد نية حسنة وإرادة جادة وتكاتف الجهود علنا نصل إلى الحد من هذه الظاهرة.

ومنه فالحد من ظاهرة عمالة الأطفال يتطلب استغلال التشريع لاتخاذ عدة إجراءات تمس الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، ومنع السلوكات غير الحميدة في المجتمعات مثل عمالة الأطفال لا يجدي بقدر ما يجب تركيز الجهود على معالجة أسباب تفشي هذه الظواهر، فالفكرة كلها مرتبطة بالفقر وبانعدام الآفاق، وأزمة الجزائر في هذه الظاهرة وظواهر أخرى ليس سببها نقصا في النصوص فقط بل يعدوه إلى مشكل في التطبيق.

---

30 جريدة البلاد، **هذه هي الأسباب الحقيقة لضعف مستوى التلاميذ**، www.elbilad.net، الاطلاع بتاريخ2022/09/30.

31 أحمد عبد الله أبو زيد، الرضا عن العمل وعلاقته بالتوافق النفسي لدى الأطفال، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد 18، جامعة القدس، فلسطين، 2010، ص 94.

32 إيمان محمود، التسرب من التعليم، وكالة الصحافة العربية، مصر، 2016، ص 25.

كما أن حل مشكل عمالة الأطفال يكمن في تصحيح جميع المنظومات التي أفرغت من محتواها، انطلاقا من منظومة الفكر بتفعيل منظومة القيم والتوعية المجتمعية التي ستزيل عنا كل الظواهر والآفات وتقود البلاد والعباد إلى بر الأمان.

قائمة المراجع:

1. القرآن الكريم
2. أحمد شوقي إبراهيم، حقوق الأطفال، سلسلة التربية الإسلامية، دار نهضة، مصر، 2012.
3. أحمد عبد الله أبو زيد، الرضا عن العمل وعلاقته بالتوافق النفسي لدى الأطفال، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد 18، جامعة القدس، فلسطين، سنة2010.
4. إيمان محمود، التسرب من التعليم، وكالة الصحافة العربية، مصر، 2016.
1. بن دهمة هوارية، الحماية الاجتماعية في الجزائر، مذكرة ماجستير، سنة 2015، جامعة تلمسان، الجزائر، ص07.
5. خالد السيد محمد عبد المجيد موسى ، أحكام عقد العمل عن بعد، مكتبة القانون والاقتصاد، الطبعة الأولى، السعودية، 2014.
6. عادل عازر، ظاهرة عمالة الأطفال، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث التعليم والقوى العاملة، مصر، 1991.
7. عمر البوريني وآخرون، الحماية القانونية للأسرة بين الواقع والطموح، جامعة عمان الأهلية، مؤتمر كلية الحقوق، 20-2010/04/21، دار الحامد، مصر.
8. كرداشة منير، محددات عمالة الأطفال في المجتمع الأردني، المجلة الأردنية في العلوم الاجتماعية ،العدد الثالث، الأردن، 2014.
2. الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 08 يونيو 1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم.
3. جريدة البلاد، **هذه هي الأسباب الحقيقة لضعف مستوى التلاميذ**، http://www.elbilad.net، الاطلاع بتاريخ2022/09/30.
4. جريدة الخبر، **ارتفاع نسبة البطالة في الجزائر**، www.elkhabar.com، الاطلاع بتاريخ2022/09/30.
5. جريدة الخبر، **الفساد لا يتوقف في الجزائر**، www.elkhabar.com، الاطلاع في 2022/11/16.
6. جريدة جزايرس، الشهادة العليا لم تعد تأشيرة لدخول الحياة العمليّة،www.djazairess.com، الاطلاع بتاريخ2022/09/30.
7. جريدة ليبرتي، **تعديل قانون الاجراءات الجزائية 2006 يمنع مكافحة الفساد**،www.liberte-algerie.com، الاطلاع في 2022/11/16
8. صفحة أصوات مغاربية، **سياسة الدعم بالجزائر.. هنا تذهب 17 مليار دولار كل سنة**، www.maghrebvoices.com، الاطلاع في 2022/10/06.
9. صفحة فيتامين ديزاد، **الزيادة الصافية في الأجور**، www.vitaminedz.com، الاطلاع في 2022/10/06.
10. القانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016 الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 7 مارس 2016 المتضمن تعديل الدستور الجزائري لسنة 1996.
11. المرصد الأورو متوسطي لحقوق الإنسان والشبكة السورية لحقوق الإنسان، تقرير حول عمالة أطفال سوريا اللاجئين في الأردن، 2016.
12. الإذاعة الجزائرية، www.radioalgerie.dz، الاطلاع في 2022/10/06.